

بيان صحفي

١٧ يونيو ٢٠١٠

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٧ يونيو ٢٠١٠ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على التوالي، والإبقاء على سعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٨,٥٪.

إنخفض معدل التضخم السنوي وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين من ١١,٣٨٪ في أبريل ٢٠١٠ إلى ١٠,٥٩٪ في مايو ٢٠١٠، ورغم ذلك يبقى المعدل مرتفعا عاكسا أثر الصدمات غير المواتية التي طرأت على أسعار الفاكهة والخضروات في العام الماضي. وفي ذات الوقت، إرتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إرتفاعا طفيفا من ٦,٦٢٪ في أبريل الى ٦,٦٩٪ في مايو وظل في الحدود المقبولة للبنك المركزي المصري.

وقد سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥,٨٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، مقارنة ب ٤,١٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وهو أدنى معدل نمو منذ أربع سنوات. وبمنظرة مستقبلية، فان التطورات الاقتصادية التي بدأت في الظهور تدريجيا في أوروبا في الآونة الأخيرة قد خلقت حالة من عدم التيقن بالنسبة لبيوادر التحسن في الاقتصاد العالمي، ومن المحتمل أن تؤثر هذه الحالة على الطلب الخارجى والاستثمار في مصر.

وبناء على ما تقدم، ومع تراجع الضغوط التضخمية، فإن لجنة السياسة النقدية ترى أن المستوى الحالي لأسعار العائد للبنك المركزي المصري مناسباً وداعماً لتحسن الإقتصاد المحلي، ويؤدي في ذات الوقت، إلى الحفاظ على معدل التضخم الأساسي في الحدود المقبولة لدى البنك المركزي المصري في الأجل المتوسط.

وستستمر لجنة السياسة النقدية في متابعة كافة التطورات الإقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري للعمل على إستقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الأستاذة الدكتورة/ رانيا المشاط
وكيل المحافظ المساعد - وحدة السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥
بريد إلكترونى: monetary.policy@cbe.org.eg